باردو في 10 ديسمبر 2018

حركة نداء تونس
الكتلة النيابية

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي الي السيد وزير التجارة.

السند القانوني: عملا بأحكام الفصل 96 من الدستور والفصل 146 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

نص الموضوع:

ماهي الإجراءات المتخذة لتحسين المقدرة الشرائية للمواطن والتحكم في الأسعار والاحتكار؟

والســـــلام

أسماء بو الهناء

عضو مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
الواردات
18 ديسمبر 2018
رمز الإدارة ..... عدد 3047

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة
الديوان

مجلس نواب الشعب
الواردات
3 فيفري 2019
رمز الإدارة ع ل ت 2019

12 فيفري 2019

086

من وزير التجارة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول أسئلة كتابية

المرجـــع: مكتوبكم عدد 50 بتاريخ 08 جانفي 2019

وبعد،تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه ،أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا تسعة ردود للأسئلة الكتابية التي تقدم به السادة النواب : فاطمة المسدي (2) ،أسماء أبو الهناء (1) فيصل التبيني(5) وياسين العياري (1) ،

وتقبلوا سيدي رئيس المجلس قبول فائق احترامي

وزير التجارة
عمر الباهي

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة
الديوان

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من طرف النائبة أسماء أبو الهناء حول الإجراءات المتخذة لتحسين المقدرة الشرائية للمواطن والتحكم في الأسعار والاحتكار

وبعد ،تبعا للسؤال الكتابي المشار اليع ،أتشرف بافادتكم بما يلي :

تعتبر مسألة الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن والتحكم في الأسعار ومكافحة الممارسات الإحتكارية من أهم مشاغل وأولويات الحكومة وبالخصوص وزارة التجارة، وتعمل الوزارة جاهدة على تحقيق هذه المعادلة في ظل الظرف الإقتصادي الحالي ولما يشهده من تغيرات سواء على المستوى العالمي أو الداخلي وذلك من خلال تسجيل بعض المؤشرات تمثلت أساسا :

- تطور الأسعار العالمية لجميع المواد الأولية والمدخلات، والزيادات في أسعار المحروقات والطاقة
- تواصل تراجع سعر الصرف للدينار مقابل العملات الأجنبية
- الترفيع في بعض المعاليم والأداءات وخاصة في الأداء على القيمة المضافة في قانون المالية 2018 كان له انعكاس هام على تطور الأسعار
- التطور الشهري لمؤشر الأسعار خلال سنة 2018

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الانزلاق الشهري	1.1	-0.1	0.7	1	0.4	0.5	0.6	0.3	0.5	1.1	0.7	0.5
نسبة التضخم %	6.9	7.1	7.6	7.7	7.7	7.8	7.5	7.5	7.4	7.4	7.4	7.5

ورغم انعكاسات هذه العوامل على مستوى تطور الأسعار في السوق الداخلية فان **وزارة وبالتنسيق مع باقي الوزارات وكافة الهياكل المتدخلة تبذل قصارى الجهد** لمعالجة كافة الملفات والإشكاليات المطروحة وتسخير كافة الإمكانيات المتوفرة لذلك باشراف مباشر وتوجيه من السيد رئيس الحكومة ، من ذلك:

- **تجميد أسعار المواد والخدمات الأساسية** بالرغم من **التداعيات السلبية لهذا الإجراء على موازنات الدعم وعلى إختلال التوازنات المالية للمؤسسات العمومية** باعتبار أنّ **مسألة الأسعار هي السبب الرئيسي لعجز هذه المؤسسات**

- العمل على وفرة المعروض وحسن تزويد السوق من المواد الحساسة (إستعمال المخزونات التعديلية / التوريد الظرفي – بطاطا ولحوم /حليب ...)،
- متابعة تكوين المخزونات التعديلية
- التنسيق الدوري مع وزرات الانتاج :الفلاحة والصناعة وبرمجة الانتاج
- التنسيق مع المهنة وإشراكها في برنامج التحكم في الأسعار (الاتفاق مع المساحات الكبرى / تقديم موسم التخفيضات وتمديد فترته.....)
- التدخل باتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة لمعالجة بعض الإختلالات الظرفية للسوق (حالات نقص بعض المواد الطازجة والموسمية) للضغط على الأسعار وترشيد تطورها.
- امكانية اللجوء إلى تحديد أسعار قصوى عند وجود خلل في وضعية السوق طبقا لمقتضيات الفصل 4 من قانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار
- رصد عمليات التواطؤ والإخلال بمقومات المنافسة في السوق (اتفاقات حول الأسعار، تحديد مستوى الإنتاج او تقاسم السوق..)
- مواصلة تفعيل الإجراءات الردعية والتسريع في نسق تنفيذها والتوجه لإقتراح عقوبات بدنية في حالات العود بالنسبة للمخالفات المتعلقة بالدعم
- تعميم تجربة تظاهرة من المنتج إلى المستهلك و الترفيع في نقاطه داخل إقليم تونس خاصة بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والهياكل المهنية ذات الصلة ،
- مزيد تفعيل دور المعهد الوطني للاستهلاك والمنظمات المعنية بالدفاع عن المستهلك لترشيد نفقات الاستهلاك وتوعية المستهلك من خلال ندوات و ومضات إشهارية .

- **تجنيد كل أجهزة الدولة الرقابية على ملف الأسعار بإشراف مباشر من رئاسة الحكومة على المستوى الوطني و السادة الولاة على المستوى الجهوي**
- **تكثيف المراقبة الميدانية** (جودة وأسعار ومسالك ومخازن) **والمراقبة المشتركة مع باقي الأجهزة الرقابية** (أمن/ صحة / مصالح بيطرية / ديوانة/....).
- التزام مختلف الهياكل بالانخراط في معالجة هذه الملفات حسب مجالات اختصاصها وإدراجها ضمن أولويات عملها.
- التركيز على المنتجات الحساسة والمدعمة (مواد فلاحية ومواد غذائية وتبغ...).
- استهداف عمليات الاحتكار وأنشطة التهريب والتجارة الموازية المرتبطة بها.
- خلق ضغط رقابي للتضييق على المضاربين والدخلاء والمهربين وإغلاق المنافذ أمام نشاطهم.
- التحكم في تزويد السوق وتوجيه المنتوجات نحو المسالك المنظمة لتدعيم العرض بها.
- التوجه نحو المراقبة الميدانية الشاملة والمشتركة وتنويع مستوياتها وآليات تدخلها.
- الصرامة في تفعيل الإجراءات والعقوبات الردعية لتدعيم نجاعة التدخلات.
- تجنيد الإمكانيات وتدعيم التنسيق وتبادل المعلومات بين الهياكل الرقابية.
- التنسيق والعمل المشترك بين الهياكل المتدخلة خاصة على مستوى اللجان الجهوية لمتابعة الاسعار وانتظامية التزويد ومقاومة التجارة الموازية والتهريب
- **تنظيم أكثر من 30 حملة نوعية على المستوى الوطني للتصدي للممارسات الاحتكارية والتجاوزات السعرية والمخلة بشفافية المعاملات وشبكات التلاعب بالمواد المدعمة استهدفت:**
- **وحدات الإنتاج والمخازن والمستودعات العشوائية وحركة النقل عبر الطرقات ومسالك التوزيع بالجملة والتفصيل**
- **المنتوجات الحساسة والمدعمة التي شهدت ضغوطات في التزويد والأسعار (البيض/الحليب/الخضر والغلال/السميد/الزيت النباتي/ الفارينة/ الأعلاف/التبغ)**
- **تسخير 1670 فريق مشترك / تنظيم 38 الف زيارة/ رفع 4200 مخالفة،**
- **191 قرار غلق / 784 عملية حجز**